

التضمنين عند النحاة (دراسة وصفية تحليلية)

أ. أحمد سالم الهروس

قسم اللغة العربية / كلية التربية - جامعة مصراتة

ahmed.elharus1989@edu.misuratau.edu.ly

الملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة الخلاف بين العلماء في توضيح حقيقة التضمنين، وكذلك الخلاف في قياسه أو سماعه، ذاكراً الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في تعريفه وأساليبه، والفارق بينه وبين التضمنين البلاغي، وآراء مجمع اللغة العربية، وأوجه الشبه بينه وبين النصب على نزع الخافض، وخاصة في استخدام الفعل اللازم من دون حرف جر. **الكلمات المفتاحية:** التضمنين، قياسي، سماعي، نزع الخافض، مجمع اللغة العربية، البلاغيين، التعدي، اللزوم.

Inclusion Among Grammarians (Descriptive-analytical study)

Ahmed Salem Elharous

Arabic Language of Department

Faculty of Education - University of Misurata

Abstract This research aims to study the disagreement between scholars in clarifying the reality of implication, as well as the disagreement in measuring or listening to it, mentioning the disagreement between the Basri and Kufic schools in its definition and methods, the difference between it and rhetorical implication, the opinions of the Arabic Language Academy, and the similarities between it and the accusative case on removing the subscript. Especially when using an intransitive verb without a preposition.

Keywords: inclusion, standard, auditory, subtraction, Arabic language complex, rhetoricians, transitivity, immanence.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنه لا شك أن اللغة العربية أسراراً كثيرة، وكنوزاً عظيمة، وجواهر ثمينة، تحتاج إلى كثير تأمل وبصيرة، لتتلقف أثرها، ونغوص في أعماقها، فهي لغة القرآن الكريم، الذي حفظها ورفع من شأنها، وزادها مكانة بين اللغات الأخرى، وكلما زاد البحث عن سر إعجازها زاد الغموض أكثر، وظهر مدى العجز عن إدراكه وبيان حقيقته وماهيته، ونظراً لما مرت به اللغة العربية من مراحل عديدة في تطور لفظها ودلالاته؛ ولأن النحو العربي يهتم باللفظ أو الكلمة في الجملة، وحب علينا أن ندرس العلاقة بين هذه الألفاظ التي لا تخلو أن تكون إحدى ثلاثة أمور (اسم وفعل وحرف) فيها تتكون الجمل والتراكيب، ومن الموضوعات التي لاقى اهتماماً من قبل الباحثين في اللغة وإعجاز القرآن من المتقدمين والمتأخرين مسألة علاقة (حروف الجر أو الإضافة) مع الفعل والاسم، هو (إنابة حروف الجر عن بعضها بعضاً) أو ما يعرف بالتضمين، لذا سأتناول في بحثي هذا (التضمين عند النحاة) دراسة وصفية تحليلية، وذلك لأهمية هذا الموضوع التي تتمثل في النقاط التالية:

1. ارتباطه الوثيق بمفهوم المعنى لدى النحويين والبلاغيين.
2. تعلق هذا الموضوع بسر إعجاز القرآن في كثير من المعاني والتراكيب.
3. الجمع بين الدرس النحوي والدلالي، من خلال دراسة هذا الموضوع.

لما تقدّم من الأسباب وغيرها اخترت هذا الموضوع، والله أسأل أن يوفّقني في إتمامه، وأن يكتب لي النجاح والسداد في إعطائه حقه، وتوضيح آراء العلماء في هذا الموضوع بشيء من الإيجاز غير المخل، والإطّناء البعيد عن الحشو، وكانت خطة هذا الموضوع من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التضمين.

المطلب الأول: التضمين لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: هل التضمين قياسي أم سماعي.

المبحث الثاني: آراء النحويين في التضمين.

المبحث الثالث: آراء علماء النحو المعاصرين.

المطلب الأول: التضمين ونزع الخافض.

المطلب الثاني: رأي مجامع اللغة العربية.

الخاتمة

المبحث الأول: ماهية التضمين.

المطلب الأول: التضمين لغة واصطلاحاً.

التضمين لغة: الضمُّينُ الكفيلُ ضمِّنَ الشيءَ وبه ضمَّناً وضمَّاناً كَقَلَّ به يقالُ ضمَّنتُ الشيءَ أضْمَنُتهُ ضمَّاناً فأنا ضامنٌ وهو مضمونٌ، وضمَّنَ الشيءَ الشيءَ أو دَعَّه إياه كما تُودَعُ الوعاءُ المتاعَ والميتَ القبرَ، ويقالُ ضمِّنَ الشيءَ بمعنى تَضَمَّنَه ومنه قولهم مَضْمُونُ الكتابِ كذا وكذا. [ابن منظور، ج13/ص257] وضمَّنته الشيءَ تَضْمِينًا فَتَضَمَّنَه عني مثل غرمته وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمَّنته إياه، وفهمت ما تضمنه كتابك، أي ما اشتمل عليه وكان في ضمنه. [الجوهري، 1990، ج07/ص05، (ض م ن)]

أما تعريفه الاصطلاحي، فإنه لا يخرج عن هذا المعنى إذ يؤدي: جعل لفظ في معنى يشمل معنى لفظ آخر، على الرغم من اختلاف الألفاظ المستعملة في حد المصطلح. [الصادق خليفة راشد، 1996، ص249]

ومع ذلك فهناك اختلاف بين العلماء المتقدمين والمتأخرين في تحديد تعريف جامع مانع لهذا الموضوع، بين تطويل قاصر، وإيجاز مخل، وسنعرض عدة تعريفات لبعض العلماء ومن ثم نعلق عليها.

يعد ابن جني أول من عُني بالتضمين، كشفه وأوضح مواضعه بأمثلة كثيرة من القرآن الكريم [شوقي ضيف، 275] يقول: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إبدأنا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه..." [ابن جني، ج2/ص308]

وأما الزمخشري، فقد عرّفه بقوله: " أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته". [الزمخشري، 1998، ج1/ص388]

وأما ابن هشام فقد عرفه بقوله: " قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضيئاً". [ابن هشام، 2000، ج6/ص671]

وأما السيوطي فقد عرّفه بقوله: "إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء". [السيوطي، 1988، ج1/ص198]

وقد عرّف التضمين في الأفعال بتعريف آخر بقوله: " تضمين فعل معنى فعل آخر، ويكون فيه بمعنى الفعلين معاً". أو هو: " إيقاع لفظ موقع غيره كتضمينه معناه". [المصدر نفسه، ج1/ص198]

بالنظر إلى كل التعريفات السابقة نجد أن هناك أوجه توافق واختلاف في مضامينها، فمثلاً نجد أن ابن جني وضح أكثر من غيره موضع التضمين، وهو في العلاقة القائمة ما بين الحرف والفعل، ومثّل لذلك في قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية 04] إذ قال ما نصه: " وأنت لا تقول: رفنت إلى المرأة، وإنما تقول: رفنت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفشاء، وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى)، كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ "إلى" مع الرفث إبدأناً وإشعاراً أنه بمعناه. [ابن جني، ج2/ص310]

ونجد بعده من وافقه بعض الشيء وهو السيوطي عندما عرّف التضمين: بأنه تضمين فعل بمعنى فعل آخر، لكنه لم يوضح العلاقة مع الحرف، بل يعاب عليه أنه فسر التضمين بالتضمين والشيء لا يعرف بمثله.

وإذا كان التعريف الأول عند السيوطي، فصلّ القول أكثر من غيره، بأن جعل التضمين يكون في الأسماء والأفعال والحروف"، وهو ما يفهم من تعريف الزمخشري وابن هشام حيث عبرا بعبارة "لفظ" وهو ما يفهم منه أن التضمين يدخل في الأسماء والأفعال والحروف.

والتعريفات السابقة إنما هي خاصة بالتضمين عند النحاة، ومن جهة نظري أرى: أن أدق التعريفات هو تعريف ابن هشام، فهو مختصر جامع مانع لكل أنواع التضمين سواء أكان في الأفعال أم الأسماء أم الحروف، ومع ذلك فالاختلاف في تحديد تعريف له، يبين الخلاف بين العلماء في وضع أسس واضحة له، حتى إن بعضهم ينكر وجود التضمين وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

التضمين عند البلاغيين:

كما عرّفه ابن الأثير بقوله: " وهذا النوع - أي التضمين - فيه نظر بين حسن يكتسب به الكلام طلاوة وبين معيب عند قوم، وهو عندهم معدود من عيوب الشعر، ولكل من هذين القسمين مقام.

التضمين الحسن:

فأما الحسن الذي يكتسب به الكلام طلاوة فهو أن يضمن الآيات والأخبار النبوية، وذلك يرد على وجهين: أحدهما تضمين كلي، والآخر تضمين جزئي.

وأما التضمين الكلي فهو أن تذكر الآية والخبر بجملة، وأما التضمين الجزئي: فهو أن تدرج بعض الآية والخبر في ضمن كلام، فيكون جزءا منه".

التضمين المعيب:

وأما المعيب عند قوم فهو تضمين الإسناد، وذلك يقع في بيتين من الشعر، أو فصلين من الكلام المنشور، على أن يكون الأول منهما مسندا إلى الثاني فلا يقوم الأول بنفسه، ولا يتم معناه إلا بالثاني، وهذا هو المعدود من عيوب الشعر. [ابن الأثير، 1999، ص323]

أما الجرجاني، فيرى أن التضمين: " هو أن يضمن - أي الشاعر- في شعره شعر غيره، فإن كان المأخوذ بيتا أو أكثر، سمي: استعانة، وإن كان مصراعاً فما دونه، سمي إيداعاً أو رفوا". [الجرجاني، 1997،

[289

المطلب الثاني: هل التضمين قياسي أم سماعي؟

هناك اختلاف كبير بين العلماء في هذه المسألة، وهذا راجع إلى اختلافهم في كونه من باب الحقيقة أو المجاز، فهناك عدة آراء في هذه المسألة، سنتناول بعضها، ومن ثم نذكر خلاصة هذه الآراء:

ذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعي وهو المختار، قال: "واعلم أن كلام المصنف في

المعنى في تقريره التضمين في مواضع يقتضي أن أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر؛ لأنه قال في قوله

تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران: 115] أي: فلن

تحموه، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ﴾ [سورة البقرة: 235] أي

لا تنوا، وحينئذ فمعنى قوله: "...إنه إشراب لفظ معنى آخر". فإنه اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط،

فإنه هذا هو الموافق لذلك التقرير، وإن احتمل أنه مستعمل في معناه ومعنى الآخر. [عباس حسن،

ج2/ص569]

وذكر أبو حيان الأندلسي في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [سورة

الكهف: الآية 28] وقال الزمخشري: وإنما عدّي بـ (عن) لتضمين (عدا) معنى نبا وعلا في قولك: نبت

عنه عينه، وعلت عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به". [الزمخشري، 1987، ج2/ص717]، ثم قال أبو

حيان: "وما ذكره من التضمين لا ينقاس عند البصريين وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن

إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى". [أبو حيان، 1999، ج7/ص167، 168]

أما أبو البقاء الحنفي فإنه جعله من باب الضرورات فالتضمين في رأيه: "سماعي لا قياسي، وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى". [أبو البقاء الحنفي، 1998، ص266]

أما الذين يقولون بالمجاز في التضمين فيعدونه تابعا للمجاز في الحكم، وبما أن المجاز قياسي فكذلك التضمين"، ويمثل هذه الطائفة جماعة من نخاة البصرة. [الصادق راشد، 1996، ص255] ومن هؤلاء ابن جني إذ يقول في معرض حديثه عن التضمين: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيراً لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع أكثره (لا جميعه) لجا كتاباً ضخماً"، وقوله في نهاية هذا الموضوع: "فقس على هذا فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدا فيها دلالة على قوله بأن التضمين قياسي". [ابن جني، ج2/ص310، 315]

وعلى هذا الرأي سار أغلب المحدثين الذين تناولوا هذه الظاهرة بالدراسة، واشتروا لقياسية التضمين ثلاثة شروط:

1. تحقيق المناسبة بين الفعلين.
 2. وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن بها اللبس.
 3. ملاءمة التضمين للذوق العربي.
- وسأعرض في مبحث آخر رأي (مجمع اللغة العربية). بمصر والأردن في هذه المسألة بشيء من التفصيل.

المبحث الثاني: آراء النحويين في التضمين

يدرس هذا الموضوع تحت عدة موضوعات منهم من يدرجه تحت باب التعدي واللزوم، ومنهم

من يخصص له باباً بعد حروف الجر بعنوان نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

يتردد بين النحاة: " أن حروف الجر ينوب بعضها على بعض...". [عباس حسن، بلا، ج2/ص537]

وللعلماء عدة آراء في هذه المسألة بين من يقول بالإنابة، ومن يقول بما وبالتضمين، ومن يقول بالتضمين غالباً، ويجعله قياسياً أو سماعياً عند بعضهم.

ذهب الكوفيون [المرادي، 1992، ص46] وبعض البصريين إلى جواز التناوب بين حروف الجر ممن أخذ بهذا الرأي يونس بن حبيب، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، والأخفش، وابن قتيبة، والمبرد، والطبري، والزجاجي وغيرهم.

يقول يونس بن حبيب: " إن العرب تقول: " زلت في أبيك" تريد (عليه) وتقول: "ظفرت

عليه " أي: به، و"رضيت عليه" أي عنه. [الأخفش، 1990، ج1/ص51] وقال الشاعر من الوافر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ قَشَّيرٌ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رَضَاها

الشاهد فيه: في قوله: "علي" فإن على فيه بمعنى (عن) [العيبي، 2010، ج3/ص1227] ويقول أبو عبيدة: "ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن معان في مواضع شتى فتجيء الأداء منهن في بعض تلك المواضع

لبعض تلك المعاني، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [سورة البقرة:

الآية 26] معناه فما دونها، قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحِيهَا﴾ [سورة النازعات: الآية 30] معناه

مع ذلك، وقال تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [سورة طه: الآية 71] معناه: على جدوع

النخل. [أبو عبيدة، 1969، ج 1/ص 14]

قال الشاعر:

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

أما المبرد فيقول: وحروف الحذف يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض

المواضع، قال الله جل ذكره: ﴿وَلَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ أي على، ولكن الجدوع إذا أحاطت

دخلت في؛ لأنها للوعاء، يقال: فلان في النخل. أي قد أحاط به، وذكر بعد ذلك عدة أمثلة من الشعر

والقرآن، لإنابة الحروف بعضها عن بعض. [ينظر، الكامل، 1997، ج 3/ص 73]

والثاني: ذهب جمهور البصريين، ومن تبعهم إلى عدم جواز نيابة الحروف، ورأوا أن يبقى الحرف

على معناه، وهو ظاهر كلام سيبويه، وإلى ذلك ذهب الأخفش الصغير، والزمخشري، وابن الشجري،

والقرطبي، واختاره أبو حيان.

يقول سيبويه: "وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به،

وضربته بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله". [الكتاب،

1988، ج 2217/4]

وذكر المرادي في نهاية حديثه عن المعاني التي تأتي عليها (من) قال: "ولم يثبت أكثر النحويين

لـ(من) جميع هذه المعاني، وتأولوا أكثر من ذلك على التضمين أو غيره، وقد ذهب المبرد وابن السراج،

والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق والسهيلي، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني

التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى. [المرادي، 1992، ص315]

أما الزمخشري فيرى أن (من) حرف جر ليس لها من المعاني إلا: ابتداء الغاية، والتبويض، ومبينة

ومزيدة - وهي لا معنى لها- نحو: ما جاءني من أحد، وكل المعاني الأخرى راجع إلى هذه المعاني

الثلاث. [الزمخشري 1998، ج4/ص458، ص459]

وأما القرطبي، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [سورة النساء: الآية2]

يقول: "وقالت طائفة من المتأخرين: إن (إلى) بمعنى مع، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ

الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: الآية 52]، وليس بجيد. وقال الحذاق: (إلى) على باهما

وهي تتضمن الإضافة، أي لا تضيفوا أموالهم وتضموها إلى أموالكم في الأكل، فنهوا أن يعتقدوا أموال

اليتامى كأموالهم فيتسلطوا عليها بالأكل والانتفاع. [القرطبي، 1964، ج5/ص10]

المبحث الثالث: آراء علماء النحو المعاصرين

المطلب الأول: التضمين ونزع الخافض.

عرضنا في المبحث السابق الخلاف ما بين العلماء في حقيقة التضمين وتناوب حروف الجر بعضها عن بعض، لكن هناك مسألة أخرى اختلف العلماء في تخريجها، وهي التي تتعلق بتزع الخافض فهناك عدة أمثلة يصح فيها الأمران، وذلك إذا كان الفعل لازماً ولا يتعدى إلا بحرف جر، لكن تجد استعماله من دون حرف جر، وإليك بعض الأمثلة:

1. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزُمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [سورة البقرة: الآية 235]، فالأصل في (تعزموا) أن

يتعدى بـ(على)، تقول: عزمت على كذا لا عزمت كذا، فلما ورد واصلاً إلى المفعول بنفسه،

اختلف النحويون في تخريجه في هذا المثال على أقوال [الحبشي 2005، ص63]: -

الأول: تضمينه معنى فعل متعد بنفسه هو (تنووا) أو (تباشروا) أو (تقطعوا) أو نحوها، و (عقدة) مفعول به. وهو ما قال به العكبري وأبو حيان. [العكبري، ج1/ص99]، [الأندلسي، 1999،

ج2/ص525]

الثاني: تضمينه معنى فعل، المنصوب مصدره، أي: لا تعقدوا عقدة النكاح، فـ(عقدة) مفعول مطلق.

[القيسي، 1985، ج1/ص132]

الثالث: إبقاء الفعل (تعزموا) على أصل معناه، وانتصاب (عقدة) على نزع حرف الجر، والأصل: ولا تعزموا على عقدة النكاح، فلما نزع الجار، وصل إليه الفعل فنصبه. [الزجاج 1988، ج1/ص318
[ابن الشجري، 1991، ج1/ص286، ص287]

ومما يجتمل أن يكون منصوباً على نزع الخافض أو أنه مفعول به لفعل مضمن معني فعل متعد، قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [سورة الأعراف: "الآية 16] ف قيل في (صراطك) أنه: منصوب على نزع الخافض، أي: على صراطك، وقيل: ضمن (لأقعدن) معنى لألزمن، وقيل: ظرف. [الأحفش 1990، ج1/ص321] [الزجاج، 1988، ج2/ص324]. [الأندلسي 1999، ج5/ص21]

المطلب الثاني: التضمين عند مجمع اللغة العربية.

عرّف مجمع اللغة العربية التضمين بأنه: يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو

ما في معناه، فيعطى حكمه في التعديّة والّلزوم.

ومجمع اللغة العربية، يرى أنه: قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

1. تحقق المناسبة بين الفعلين.

2. وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

3. ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي. [شوقي أمين، محمد، الترتي، إبراهيم، 1984م،

ص6]

وإذا تأملنا تعريف التضمين عند المجمع: نجد أنه يصح إذا نظرنا إلى أن التضمين يدرس في باب

التعدي والّلزوم، وعليه فلا إشكال في التعريف من هذه الجهة.

أما إذا نظرنا إلى ما يدل عليه التضمين مطلقاً، فإن فيه قصوراً من جهتين:

الأولى: أنه لم يتطرق إلى تأدية المضمن معنى المضمن، وإنما انصب التعريف على مسألة العمل، مع أن أداء المعاني في التضمين هو الكثير.

الثانية: لم يشر التعريف إلى أن التضمين لا بد فيه من إرادة معنيين من لفظ واحد؛ لأن الغرض من التضمين أداء كلمة مؤدى كلمتين. [العصيمي، 2003، ص 113، ص 114]

وإذا كان (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) قد رأى قياسية التضمين، وجواز استعماله لكل من توفرت له الأسباب الداعية إليه، فإن (مجمع اللغة العربية الأردني) رفض فكرة التضمين أصلاً، ولم يرتض لها قياساً، ولا سماعاً، وإنما تبني مذهب الكوفيين الذين يقولون: بنبابة حروف الجر عن بعضها، متخذاً من رأي ابن قتيبة وسيلة لتأويل النصوص التي قيل فيها بالتضمين، فقد جعل دراسة (ابن قتيبة) لـ: "دخول بعض الصفات مكان بعض" [ابن قتيبة، د.ت، ص 506] المحمل الذي يحمل عليه ما سمي بالتضمين الناتج عن تعدية فعل بحرف غير الحرف المؤلف تعديته به. [راشد، 1996، ص 258]

الخلاصة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإنه لا شك أن لكل بداية نهاية، وها أنا قد وصلت إلى نهاية بحثي، متناولاً أهم النتائج التي لاحظتها أثناء دراستي لهذا الموضوع - ولا أدعي استيفاءه حقاً - لكن جهد المقل، داعياً الله العلي العظيم أن أكون قد وفقت في عرض جزئيات هذا الموضوع، الذي بحث فيه العلماء قديماً وحديثاً بالبحث والتمحيص، وما زالت الجهود متواصلة في دراسة هذا الموضوع، وإيكم أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

1. التضمنين من الموضوعات التي تتجلى فيها عظمة اللغة، وغزارة أساليبها وقوة معانيها.
2. هناك خلاف كبير بين العلماء في وضع حد جامع مانع للتضمنين، مما أدى ببعضهم إلى إنكار وجوده لهذا السبب فقط.
3. لا يمكن الجزم بأن الكوفيين هم من يقولون بالتناوب، وأن البصريين هم من يقولون بالتضمنين، ففي هذا الموضوع ظهر خلاف حتى في المدرسة الواحدة، فهناك من الكوفيين من يقول بالتضمنين، وهناك من البصريين من يقول بالتناوب.
4. القائلون بالتضمنين اختلفوا في كونه متعلقاً بالحروف فقط أم أنه يشمل الفعل والاسم، أو في العلاقة ما بين هذه العناصر الثلاثة.

5. الخلاف الذي كان بين العلماء، تظهر ملامحه جلياً في وقتنا العاصر في الخلاف بين مجامع اللغة العربية في القول بالتضمنين وقياسيته.
6. أكثر الكتب عناية بدراسته هي كتب التفسير في تناولها لكثير من الآيات القرآنية التي فيها استعمال لحرف جر في غير موضعه، فيؤولون بعضها على التضمنين.
7. هناك اختلاف بين المصنفين في النحو العربي في دراسة هذا الموضوع، فمنهم من يتناوله مع التعدي واللزوم، ومنهم من يضع له باباً مستقلاً بعد حروف الجر.
- وأخيراً ... أتمنى أن يكون قد نال إعجابكم، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمن نفسي والشيطان، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، مصحف المدينة المنورة (النسخة الإلكترونية)

1. ابن الأثير، ضياء الدين، د.ت: *المثل السائر*، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
2. ابن الشجري، أبو السعادات، 1991م: *أمالي ابن الشجري*، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخفاجي"، القاهرة، ط (1).
3. ابن جني، أبو الفتح، د.ت: *الخصائص*، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
4. ابن قتيبة، أبو محمد، د.ت: *أدب الكاتب*، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
5. ابن منظور، جمال الدين، 1990م: *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، ط (1).
6. ابن هشام، جمال الدين، 1985، 2000، *معني اللبيب عن كتب الأعراب*، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط (1).
7. أبو البقاء، عبد الله العكبري، بلا: *التبيان في إعراب القرآن*، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
8. أبو عبيدة، معمر بن المثنى، 1962م: *مجار القرآن*، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
9. الأخفش، أبو الحسن، 1990م: *معاني القرآن*، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (1).
10. الأندلسي، أبو حيان، 1999م، *تفسير البحر المحيط*، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
11. الجوهري، أبو نصر، 1990م، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، دار العلم للملايين، بيروت، ط (4).
12. الحبشي، حسين بن علوي، 2005م: *نزع الخافض في الدرس النحوي*، إشراف: عبد الجليل عبيد حسن العان، جامعة حضر موت، كلية التربية، قسم اللغة العربية.
13. حسن، عباس، د.ت: *النحو الوافي*، دار المعارف، ط(15).

14. راشد، الصادق خليفة، 1996م: دور الحرف في أداء المعنى، بنغازي.
15. الزجاج، أبو إسحاق، 1988، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شليبي، عالم الكتب، بيروت، ط (1)
16. الزمخشري، أبو القاسم، 1987م: تفسير الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (3).
17. سيويه، أبو بشر، 1988م: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3).
18. شوقي أمين، محمد، الترزي، إبراهيم، 1984م: مجموع القرارات العلمية في خميس عام (من 1934-1984)، الهيئة العامة لشؤون المطابع المصرية- القاهرة.
19. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف.
20. العصيمي، خالد بن سعود، 2003م: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقييماً، دار التدمرية، دار ابن حزم، ط (1).
21. العيني، بدر الدين، 2010م: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد فاخر، وأحمد محمد السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط (1).
22. القرطبي، أبو عبد الله، 1964م: الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط (2).
23. القيسي، أبو محمد، 1985م: مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (2).
24. الكفوي، أبو البقاء، 1992م: كتاب الكلبيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، إعداد: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1).
25. المررد، أبو العباس، 1997م: الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل، إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (3).

26. المرادي، أبو محمد، 1992م: *الجني الداني في حروف المعاني*، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم

فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1).